

جمان الأبحر

للسيد محمد رضا الكمالى الحليّ الأسترابادى

(ت ١٣٤٦هـ)

تحقيق

م. م مصطفى صباح الجنابى

المختصر

دأب علماء الحوزة الدينيّة على تأليف المتون والشروح والخواشي
الخاصّة بالمسائل العقائديّة، فوضعوا المطوّلات والمختصرات المنظومة
والمنثورة، وقد كان لعلماء الحوزة الحليّة الأثر الجليّ في إثراء المكتبات
العلميّة التي تعنى ببيان أصول الدين، ومن هؤلاء العلماء السيّد محمد
رضا الكمالى الأسترابادى الحليّ (ت ١٣٤٦هـ)، الذي نظم متناً شعريّاً
سمّاه (جمان الأبحر)، وهو أرجوزة في أصول الدين.

وقد عمدت إلى تحقيق هذا المتن، وبيان ما فيه من مسائل عقائديّة
تخصّ أصول الدين، وارتكز البحث على بيان صفات الله ﷻ الواردة
في المتن المنظوم، وتوضيح المعاني التي أشار إليها المؤلّف، مستعيناً
بالمطان العقائديّة التي تُسهّم في فهم النصّ على النحو الذي وضع فيه.
الكلمات المفتاحية:

محمد رضا الكمالى، الحلة، صفات الله.



Juman Al'abhur
By al sayyid Muhammed Rida Al-Kamali Al-Hilli Al-As-
trabadi
(T 1346 AH)

Investigation

Assistant lecturer. Mustafa Sabah Al-Janabi

Abstract

Scholars Al Hawza of the religious used to compose texts, explanations, and footnotes for doctrinal issues, so they put the regular and promulgated lengths and abbreviations and scattered . The scholars of Al- Hawza Al-Hilliya had a clear impact in enriching the scientific libraries that are concerned with the statement of the principles of religion, and among these scholars is al sayyid Muhammad Rida al-Kamali al-Astrabadi al-Hilli (d. 1346 AH), who organized a poetic text called (Juman Al'Abhar), which is an arjuza in the origins of religion.

I proceeded to investigate this text, and to clarify what it contains of doctrinal issues related to the origins of religion, and the research was based on clarifying the attributes of God (Almighty and Majestic) contained in the organized text, and clarifying the meanings referred to by the author, using doctrinal rules that contribute to understanding the text in the way that put in it.

Keywords: Muhammad Rida Al-Kamali, Al-Hillah, Attributes of God.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيّدنا ومولانا
أبى القاسم محمّد وعلى آله الطيّبين الطاهرين المعصومين، وبعد،
فإنّ أساس عقيدة كلّ مسلم هي توحيد الله عزّ وجلّ والإيمان بصفاته وما يتفرّع
منها وما يتعلّق بها، ثمّ يتبع ذلك بالنبوة والإمامة والمعاد، وغيرها من المسائل العقديّة
التي يعبر عنها بـ: أصول الدين.

وقد ألمت آيات كثيرة وأحاديث جمّة إلى إرشاد المسلم وتوجيه عقله إلى التدبّر
في أمر الله تعالى وآياته، فانبرى العلماء إلى البحث في أصول الدين من جوانبها كافة،
لاسيما من الجانب العقليّ، فقد بحثوا فيها من وجهة نظر فلسفيّة وكلاميّة، استوعبت
جانبا كبيرا من جهد المفكرين الإسلاميين في مختلف العصور، وكونت جهودهم
المتوالية مكتبة كبرى لها ميزاتها التي تخدم المدارس العقديّة بمختلف التوجّهات.

ولأعلام الشيعة الإماميّة في هذا المضمار خطوات موفّقة أنتجت كتباً مختصرة،
وأخرى مفصّلة وضعت للتدريس والمناقشات العلميّة، ولم يكتفوا بالتأليف والشروح
بل عمدوا إلى نظم المتون الشعريّة، ليسهل حفظها من قبل طلبة العلم وفُصّاد المعرفة.
وهذه منظومة في علم الكلام لعلم من أعلام الحوزة العلميّة في الحلة، هو السيّد
محمّد رضا الكمالى الأسترابادى الحلى (ت ١٣٤٦ هـ)، أورد فيها صفات الله عزّ وجلّ،
بطريقة لم يزد عليها ما جاء به المتقدّمون الأوائل، فجاءت مضامينها متّبعة لهم، وحادثه
عن فكرهم، مستقاة من مصنّفاتهم وكتبهم، وسماها (جمن الأبهر).

وبعد التوكّل على الله شرعنا في تحقيق هذه الرسالة على نسخة يتيمة، وقد بدأنا
العمل بمقدّمة التحقيق التي اشتملت على ترجمة المؤلّف، والتعريف بموضوع
الرسالة، ووصف النسخة الخطيّة، والمراحل التي اعتمدناها في تحقيق النصّ، ثمّ ركنا
إلى تحقيق النصّ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



المؤلف^(١)

السيد محمد رضا ابن أبي القاسم بن فتح الله ابن نجم الدين الحسيني الكمالي الأسترابادي الحلي، عالم من علماء الحلة الأفاض، ولد سنة (١٢٨٣ هـ) في مدينة الحلة، وقيل في أستراباد، فقد كان عمه السيد مرتضى طبيباً حاذقاً، هاجر من أستراباد ونزل الحلة، فلاحق به السيد أبو القاسم والد المترجم له، فسكن الحلة واستقر بها. نشأ السيد الكمالي في مدينة الحلة وتربى في كنف أبيه وعمه، وباشر في دراسة العلوم حتى هاجر إلى النجف الأشرف سنة ١٣٠٠ هـ لإتمام دراسته وعمره لا يتجاوز السبعة عشر عاماً، فتتلمذ فيها لعدد من العلماء حتى صار عالماً وخطيباً وشاعراً يُشار له بالبنان، ثم سافر إلى إيران في العقد الرابع قاصداً زيارة الإمام الرضا عليه السلام وتجوّل في مدنها وصاحب بعض علمائها في الطبّ والرياضيات حتى تمكّن وبرع، ثمّ رجع إلى العراق ونزل الحلة، وزاد لمهنته ممارسة الطبّ والسعي لقضاء حوائج الناس، فصار بينهم عالماً خطيباً وطبيباً ماهراً، وفي سنة ١٣٣٩ هـ ذهب لحجّ بيت الله الحرام وأداء مناسكه.

توفي رحمه الله في أواخر ذي الحجة سنة ١٣٤٦ هـ، في مدينة الحلة، ونُقل جثمانه الشريف إلى النجف الأشرف حيث مستقرّه الأخير.



(١) تنظر ترجمته: الحصون المنيعة إلى تصانيف الشيعة: ٢/ ٢١٥، أعيان الشيعة: ٩/ ٢٨٢، البابليات: ٣/ ١١٩، طبقات أعلام الشيعة: ١٤/ ٢٤٨، شعراء الحلة: ٢/ ٣٩٥، الأعلام: ٦/ ١٢٧، فقهاء الفيحاء: ٢/ ٢١٨ - ٢٢٤، ماضي النجف وحاضرها: ١/ ١٧١، معجم رجال الفكر والأدب: ١/ ٤٤٦، معجم مؤرخي الشيعة: ٢/ ٢٠٢.

شيوخه^(١):

١. السيّد محمّد عليّ الشاه العظمي.
٢. السيّد محمّد كاظم اليزدي.
٣. الشيخ حمادي رعيّد.
٤. الشيخ محمّد سماكة.
٥. الشيخ هادي الطهراني.
٦. الملا محمّد الأيرواني.
٧. المولى محمّد الشرايبياني. وغيرهم

آثاره

كانت له مكتبة فيها بعض المخطوطات، أوقفها وأوصى بضمّها إلى المكتبة الحسينيّة التستريّة في النجف الأشرف، ونُقِلَت بعد وفاته مع سائر مؤلّفاته، وكتب الوقفيّة الميرزا محمّد حسين النائيني بخطّه على كلّ كتاب من كتبه بعد عامٍ واحدٍ من وفاة السيّد الكمالّي رحمته الله، أمّا مصنّفاته:

١. جهمان الأبحر، أرجوزة في أصول الدين^(٢).
٢. الحقائق الزاهرة في زاد الدنيا والآخرة^(٣).
٣. ديوان شعره، وقد جمع في حياته^(٤).

(١) ينظر: الحصون المنيعة إلى تصانيف الشيعة: ٢ / ٢١٥، البابليات: ٣ / ١١٩، طبقات أعلام الشيعة: ٢٤٨ / ١٤.

(٢) ينظر: أعيان الشيعة: ٩ / ٢٨٢.

(٣) ينظر: شعراء الحلّة: ٢ / ٢٤٩.

(٤) ينظر: البابليات: ٣ / ١٢١.



٤. رجال السيّد محمد رضا الكمالي^(١).
٥. السوانح البابلية^(٢).
٦. الصوارم الحاسمة في مصائب الزهراء فاطمة عليها السلام^(٣).
٧. طراز البيان في الردّ والامتحان، في الإمامة والردّ على العامّة، يظهر من آخر كتابه (لوامع الدرر) أنّه بعد غير تام^(٤).
٨. طريق المبتدئين إلى علوم الدين^(٥).
٩. العقد الفريد في القراءة والتجويد^(٦).
١٠. كنز الأرواح ومراح الأرواح في العلم والأدب = كنز الأفراح ومراح الأرواح^(٧).
١١. لوامع الدرر في منهج الحقّ والظفر في الإمامة والردّ على العامّة^(٨).
١٢. نهاية الآمال لطالبي معرفة الرجال^(٩). وغيرها من المصنّفات.

مراحل تحقيق المخطوط

١. تقطيع النصّ وضبطه في ضوء علائم الترقيم، وتشكيل الكلمات التي تحتاج

- (١) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٠ / ١١٦.
- (٢) ينظر: طبقات أعلام الشيعة ١٤ / ٢٤٩.
- (٣) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٥ / ٩٢، وقد تمّ تحقيقه في مركز العلامة الحليّ بقلم د. عبد الإله العرداوي.
- (٤) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٥ / ١٥٨.
- (٥) ينظر: فقهاء الفيحاء: ٢ / ٢٢١.
- (٦) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٥ / ٢٩٦، تمّ تحقيقه بقلم صاحب السطور، وصدر عن مركز العلامة الحليّ التابع للعتبة الحسينيّة المقدّسة.
- (٧) ينظر: شعراء الحلة: ٢ / ٣٩٧، طبقات أعلام الشيعة ١٤ / ٢٤٩.
- (٨) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٨ / ٣٦٦.
- (٩) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٤ / ٣٩٥.



- إلى التشكيل، وتصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية.
٢. وضع كلّ زيادة اقتضاها السياق بين معقوفين []،
٣. بيان المطلب وتوضيحه في الهامش، والإحالة إلى المصادر.
٤. شرح غريب اللغة بالرجوع إلى معجم لسان العرب لابن منظور.
٥. تعريف مختصر بالأعلام الذين ذكرهم المؤلّف، بالرجوع إلى كتب التراجم.
٦. بعض العنوانات لم يذكرها المؤلّف، قمنا بذكرها ووضعها بين معقوفين في ضوء الاستعانة بكتاب شرح تجريد الاعتقاد للعلامة الحلّي رحمته الله.

وصف النسخة الخطيّة

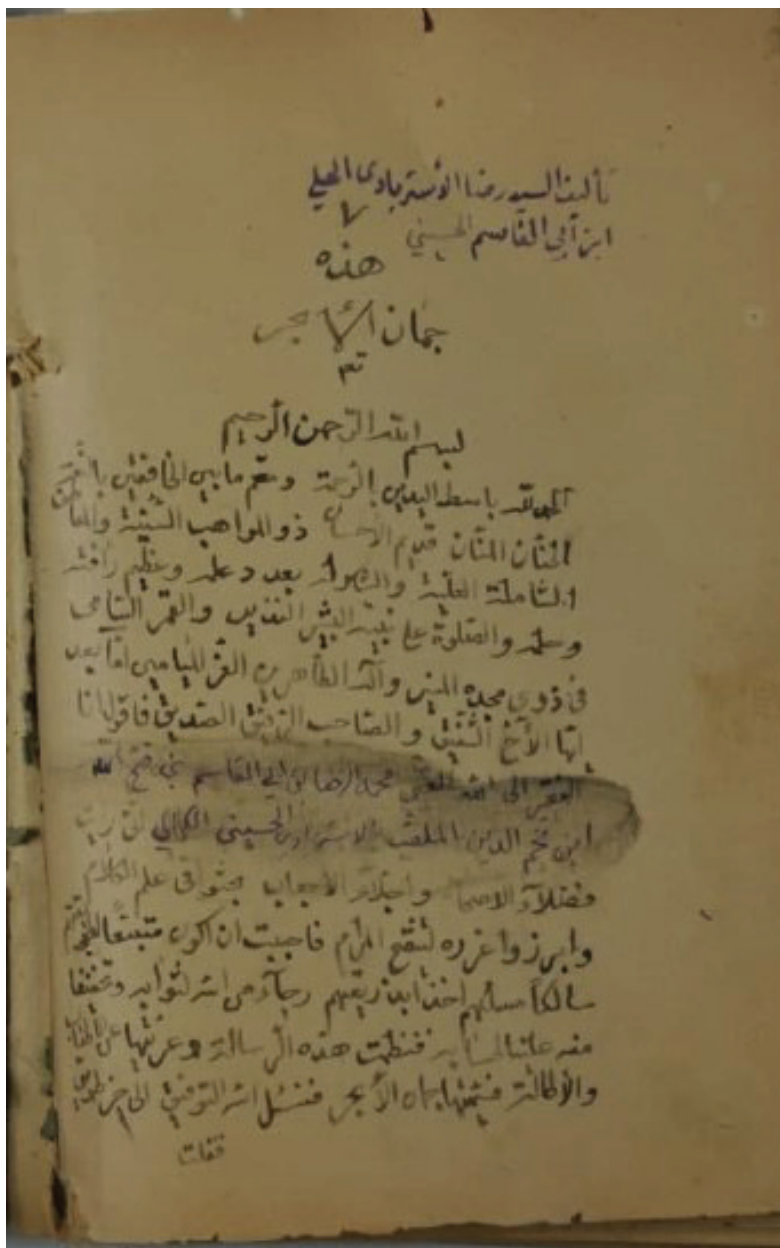
هي نسخة يتيمة لا ثاني لها، ذكرها الشيخ الطهراني، وقد كتبت بخطّ المؤلّف، وازدانت بإنهائه الموجود في آخرها.

يبلغ عدد أبياتها: ١٢٥ بيتاً، وفي الصفحة الواحدة: ١٧ بيتاً.

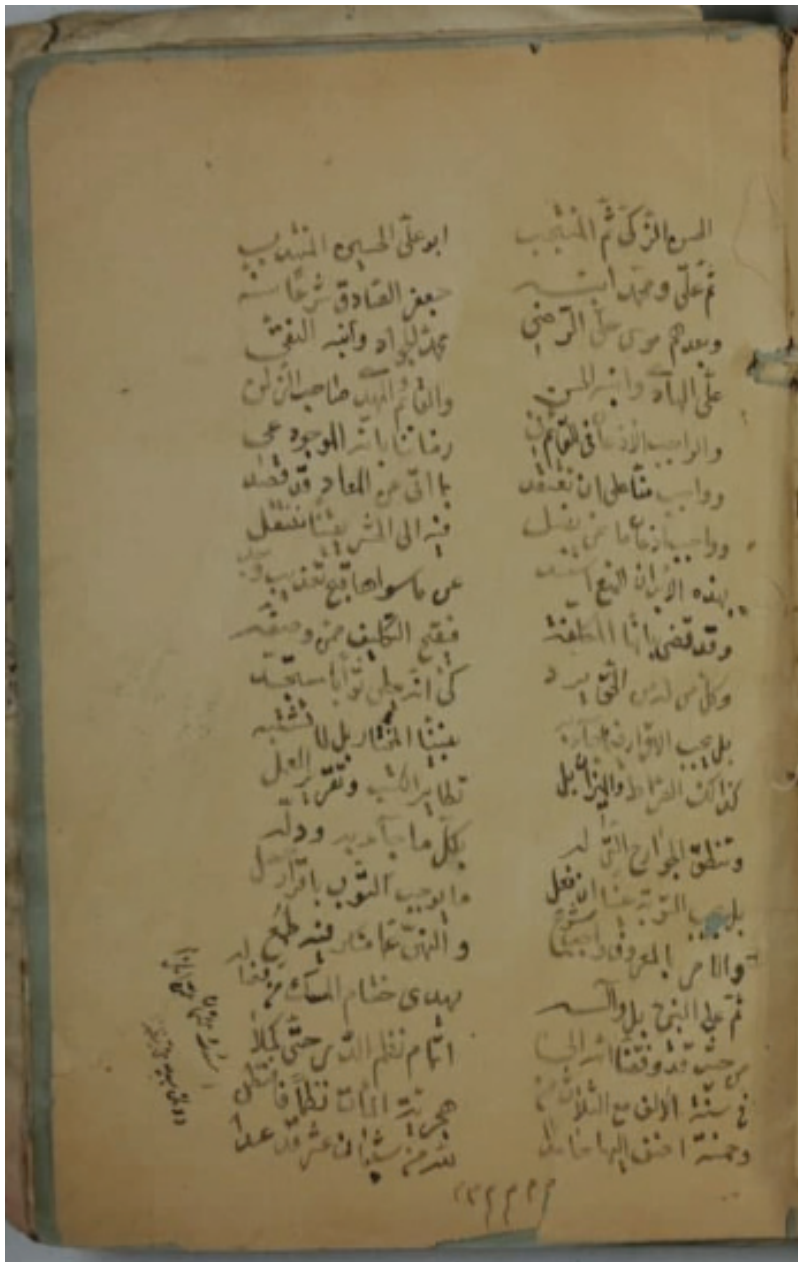
نوع الخط: نسخ.

وقد اعتمدنا في التحقيق على نسخة يتيمة تقبع في مكتبة المتحف العراقي بالرقم (٣٨١٧٤)، رفدنا بها الشيخ الفاضل عقيل آل دانك الكفلي المشرف العام لمركز العلامة الحلّي رحمته الله.





الصفحة الخامسة - المجلد السادس - العدد الرابع عشر ١٤٤٤ هـ - ١٩٢٣ م



الصفحة الأخيرة من المخطوط





هذه جمان الأبحر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله باسط اليدين بالرحمة، ومعمم ما بين الخافقين بالنعمة، الحنان المنان قديم الإحسان، ذو المواهب السنية والمعاطف الشاملة العلية، والشكر له بعدد علمه وعظيم رأفته وحلمه، والصلاة على نبيه البشير النذير والقمر السامي في ذرى مجده المنير وآله الطاهرين الغر الميامين أمّا بعد،

أيها الأخ الشقيق والصاحب الرفيق الصديق، فأقول أنا الفقير إلى الله الغني محمد الرضا بن أبي القاسم بن فتح الله بن نجم الدين الملّقب بالأستريادي الحسيني الكمالي: إنني رأيت فضلاء الأصحاب وأجلّاء الأحاباب بحثوا في علم الكلام، وأبرزوا غرّه لتنقيح المرام، فأحببت أن أكون متبعا لطريقتهم، سالكا مسلكهم، آخذا بذريعتهم؛ رجاء من الله لثوابه وتخفيفاً منه علينا لحسابه، فنظمت هذه الرسالة وعريتها عن الإطناب والإطالة فسميتها جمان الأبحر.

فنسأل الله التوفيق إلى آخر طريق. [١]

فقلت:

حمداً لمن أوجد من بعد العدم

دراري العلم وزان للكرم

وأودع الحكمة ألباب الأولى

بهم سماء العزّ زهواً قد علا

ثمّ السّلام والصّلاة الكاملة

لمن بنى الإسلام حتّى عادله



محمّد وآله الغرّ الغرر
وسادة الخلق ينابيع الظفر
وبعد، إنّي مُد رأيتُ قد سبق
من فقهاء الدين حقاً قد نطق
بخوضهم في العلم والكلام
ونقّحوا الدليل للمرام
نظمتُ في سلكِ ديمقس^(١) أحمر
من بعد تحقيقِ جمان الأبحر
فنسأل الله الكريم ذا المنن
وقايةً عن الخطايا والفتن
فالعلمُ علماً على ما قد أتى
علمٌ بمن كُلف فاعلم يا فتى
ثمّ بعلمِ الفقه خُض ولا تخف
لأنّ من كُلف معلومٌ سلف
وواجبٌ عيناً على مَنْ كُلفا
أصول هذا الدين من أن يعرفا
بما أتى الدليلُ شاهداً له
من عقلٍ أو نصٍّ وقد كَمَلَهُ

(١) الدِمَقْسُ مِنَ الْكَتَانِ، وَالدِمَقْسُ الدِّيَاجُ، وَيُقَالُ: هُوَ الْحَرِيرُ، وَيُقَالُ الْإِبْرِيْسَمُ. ينظر: لسان العرب:



لا حكمٌ تقليدٍ ولا ظنٌّ كفا
 بل خذ دليلاً جازماً بالاكتفا
 وحكمٌ ما لا يمكنُ الجهلُ بهِ
 من مسلمٍ والعكسُ منه فانتِه
 والجاهلُ الذي لشيءٍ قد جهلُ
 فخارجٌ عن رتبةٍ^(١) الإيمانِ ضلُ
 ومستحقٌّ للعقابِ الدائمِ
 بذاتِ النصِّ عن الأكارمِ

تقسيمه الموجودات

وكلُّ معقولٍ من العقلِ وردُ
 فذو ثلاثِ أوجهٍ قد استندُ
 لواجبِ الوجودِ^(٢) في الخارجِ ما
 لذاته حكماً صحيحاً علماً
 أو ممكنِ الوجودِ^(٣) أو ممتنعاً
 وأوّلُ الأقسامِ حتماً تبعاً
 لأنَّ ما قيل على الإمكانِ لا
 يكون إلا فاسداً ومبطلاً

(١) الرتبة في الأصل: عروة في حبل تجعل في عنق البهيمة أو يدها تمسكها، فاستعارها للإسلام، يعني ما يشد المسلم به نفسه من عرى الإسلام أي حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه. ينظر: لسان العرب: ١١٣/١٠.

(٢) «هو الذي لا يفتقر في وجوده إلى غيره ولا يجوز عليه العدم». النكت الاعتقادية: ٢١.

(٣) «هو الذي يفتقر في وجوده إلى غيره ويجوز عليه العدم». النكت الاعتقادية: ٢١.



لأنّ في الإمكان منحا افتقر
لموجدٍ ضرورةً وقد كفر^(١)
لتلو ذا الدور أو التسلسل
وهو عن البرهان لغو منجلي
وبعد سبق البحث ما لذاته
فلنشرع الآن على صفاته
لا أنّه الصفات منه بآئنة
بل عين ذاته عليم الخائنة
وهي على قسمين عيناً بُنيت
قسمٌ ثبوتيّ فسلبيّ^(٢) رنت
ثمّ الثبوتيّ على ثمانية^(٣)
من عدد الأفراد كلّ حاوية

(١) أي أنّ الله تعالى واجب الوجود لذاته، بمعنى أنّه لا يفتقر في وجوده إلى غيره، ولا يجوز عليه العدم، بدليل أنّه لو كان ممكناً لافتقر إلى صانع، كافتقار هذا العالم، وذلك محال على المنعم المعبود. ينظر: النكت الاعتقاديّة: ٢١، الرسائل العشر: ٩٣، جواهر الفقه: ٣٤٥، شرح المواقف: ٨ / ٢١٥.

(٢) تقسم الصفات إلى ثبوتية وسلبية، أمّا الثبوتية: فهي التي تدلّ على معنى ثبوتيّ ووجوديّ، أي ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وكلّها صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه. وأمّا السلبية: فهي ما نفاه الله سبحانه عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وكلّها صفات نقص في حقّه كالموت، والنوم، والجهل الخ... وإنّ معرفة الله ليست بمعرفة صفات السلب، بل الأصل فيها صفات الإثبات، والسلب تابع ومقصوده تكميل الإثبات، فهو لا يُراد لذاته، وإنّما يُقصد لما يتضمّن من إثبات الكمال، فكلّ ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ من صفات النقص متضمّنٌ للمدح والثناء على الله بضد ذلك النقص من الأوصاف الحميدة والأفعال الرشيدة. ينظر: الصفات الإلهية: ٥٨. فتح رب البرية: ١ / ١٥.

(٣) ذكر علماء الكلام ثمان صفات ثبوتية لله عزّ وجلّ، هي: «القدرة والاختيار، العلم، الحياة، الإرادة والكرامة، الإدراك، القديم الأزلي الأبديّ، الكلام». ينظر: كشف المراد: ٣٨٩، المقاصد العلية: ٤١، كشف الغطاء: ١ / ٥١.



فقدار مختار^(١) قد صحَّ ودلُّ
 عليه حكمُ العقلِ جزماً فاستقلُّ
 لأنَّ ما نحن به من عالمٍ
 مُحدثٌ للجسم الذي به نمي
 وكلُّ جسمٍ ليس ينفكُّ أبداً
 عن الحوادث انقراضاً للأمد
 أعني السكون دائماً إن حدثا
 وضدَّه المسبوقُ عمَّن بحثا
 ونسبةُ القدرةِ لي على السوى
 لأنَّه منافٍ إن بعضُ حوى
 وذلك المنافي إذا حيث لزم
 منه احتياجُ ذلك البعض حتم
 يلزم فيه الاختلافُ في العللُ
 تخلفاً عن كلِّ معلولٍ حصل
 وعالمٌ^(٢) بفعله الضروري مَنْ
 كلُّ الذي في العالم الفاني زكنُ^(٣)

(١) أي إنَّه سبحانه قادر لا يعجزه شيء، وصدور هذا الكون ما هو إلّا مظهر من مظاهر قدرته وعظمته، وقدرته سبحانه صالحة في كل وقت لإيجاد كلِّ ممكن وإعدامه، فإذا شاء فعل، وإذا شاء لم يفعل. ينظر: قواعد المرام في علم الكلام: ٨٣، المسلك في أصول الدين: ٤٢، كشف المراد: ٤١٠.

(٢) إنَّ الله عالم بكلِّ شيء، وقد أحاط بكلِّ شيء علماً، سواء منها المعلومات الماضية، أو الحاضرة، أو المستقبلية. وعلم الله لم يسبق بجهل، ولا يعتريه نسيان، ولا يتقيد علمه بزمان ولا مكان. وعلمه بالكليات كعلمه بالجزئيات، وما يبدو في الكون من نظام وإتقان وإحكام ما هو إلّا برهان ساطع على شمول علمه وكمال حكمته. ينظر: قواعد المرام: ٨٥، المسلك في أصول الدين: ٤٤، كشف المراد: ٣٩٣، العقائد الإسلامية: ٦٧.

(٣) عَلِمَ وفهم. ينظر: لسان العرب: ١٣/١٩٨.

وهكذا بنسبة العموم له
 لكونِ ذا لابدَّ أن يعادله
 وإنَّه حيٌّ^(١) لقدرةٍ سمَّت
 وعلمُهُ العامُّ على ما وسمت
 كذا مريدٌ كارهٌ^(٢) قد صحَّحَا
 لكونِ تخصيصٍ لأفعالٍ نحا
 في زمنٍ دون زمانٍ قد وجد^(٣)
 والأمرُ والنهيُّ بهنَّ مستجدَّ
 وحيثُ صحَّ أنَّه الحيُّ فقد
 صحَّ له المدركُ^(٤) خلاقُ الرُّشدِ

(١) والله سبحانه هو الحيّ، والحياة هي الصفة التي تصحح لموصوفها الاتصاف بالقدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر، فلو لم يكن حيًّا ما ثبتت له هذه الصفات. وحياة الله حياة كاملة، ليس أكمل منها، لا يكتنه كنهها، ولا تعلم حقيقتها كسائر صفاته. وحياته لا يلحقها عدم، ولا يقضى عليها بالانقضاء والفناء. والعالم لا يمكن أن يصدر إلا من حي، ومنه قوله: ﴿وَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾.

ينظر: المسلك في أصول الدين: ٤٥، كشف المراد: ٤٠١، نهاية المرام: ٨٧.

(٢) أي إنَّه تعالى مريدٌ لأفعاله، تصدر منه أفعاله بالإرادة والاختيار، أو مريد لطاعات عبيده لا على سبيل الحتم بل باختيارهم، وإرادته لأفعال ذاته عبارة عن علمه الموجب لوجود الفعل في وقت دون وقت بسبب اشتماله على مصلحة داعية إلى الإيجاد في ذلك الوقت دون غيره، ومعنى إرادته لأفعال عبيده أنَّه أراد إيقاع الطاعات منهم على وجه الاختيار، ومعنى كراهته تعالى علمه الموجب لانتفاء الفعل في وقت دون وقت بسبب اشتماله على مفسدة في الإيجاد قبل وقته، ومعنى كراهته تعالى لأفعال غيره نهيهم عن إيقاع المعاصي المفسدة لهم على وجه الاختيار. ينظر: قواعد المرام: ٨٨، المسلك في أصول الدين: ٤٧، كشف المراد: ٤٠١، العقائد الإسلامية: ٦٦.

(٣) أنَّه تعالى موجود، ولم يُسبق بمثل ولا نظير. ينظر: المسلك في أصول الدين: ٤٥، المقصد الأسنى: ١٣١.

(٤) من صفات الله الفعلية الإدراك، فلا يكون إلا بعد وجود المدرك في الواقع الخارجي، فلهاذا لا يتَّصف الله بهذه الصفة إلا بعد خلقه تعالى للأشياء، والخالقية - كما لا يخفى - من صفات الله، ويدرك الله الأشياء بذاته ومن دون الاستعانة بشيء، وهو تعالى بخلاف الإنسان الذي يدرك الأشياء عن طريق حواسه لأنَّه منزَّه عن الاحتياج، وهو لا يقتدر أبدًا إلى شيء في إدراكه. قوله تعالى: ﴿لَا تَذَرِكُهُ إِلَّا بَصَرٌ وَهُوَ يَبْصُرُ﴾.



وهو قديم^(١) أزلي أبدي^(٢)
لأنَّ في الوجودِ إيجاباً هدي
بل متكلِّم^(٣) بإجماعٍ وقع
بالحرفِ والأصواتِ نظماً قد صدغ
وذاك لا لذاته بل إنَّه
أوجد بالأجسام صوتاً سنَّه
وما هو التفسيرُ للأشاعرة^(٤)
فكلُّ خلق الله عنه نافرة

الْأَبْصَرُ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿﴾. ينظر: المسلك في أصول الدين: ٤٨، قواعد المرام: ٨٩.
(١) والقديم إنما هو من استعمال المتكلمين، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا جديد للحديث، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم، وقوله: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩] والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الجديد قبل للأول قديم، وإن كان مسبقاً بغيره. ينظر: شرح العقيدة الطحاوية: ٣٣.

(٢) «الأبدي»: هو المصاحب لجميع الأزمنة، محققة كانت أو مقدرة في جانب المستقبل إلى غير النهاية، والأزلي: هو المصاحب لجميع الثابتات المستمرة الوجود في الزمان» الفروق اللغوية: ١١.
(٣) إن الله سبحانه متكلِّم وكلامه ليس بحرف ولا صوت، وقد أثبت الله هذه الصفة لنفسه، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، و﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾. وغيرها من الآيات، وهذه الصفة من صفات الله التي أثبتها لنفسه فنؤمن بها ولا نبحث عن حقيقتها؛ لأنها غير ما من الصفات الإلهية التي لا يمكن الوصول إلى العلم بحقائقها. ينظر: قواعد المرام: ٨٩، كشف المراد: ٤٠٤، العقائد الإسلامية: ٦٧، ٧٠.

(٤) قال العلامة الحليّ (قده): «ذهب المسلمون كافة إلى أنَّه تعالى متكلِّم واختلّفوا في معناه، فعند المعتزلة أنَّه تعالى أوجد حروفاً وأصواتاً في أجسام جهادية دالة على المراد، وقالت الأشاعرة: إنَّه متكلِّم بمعنى أنَّه قام بذاته معنى غير العلم والإرادة وغيرهما من الصفات تدلُّ عليها العبارات وهو الكلام النفساني، وهو عندهم معنى واحد ليس بأمر ولا نهي ولا خبر ولا غير ذلك من أساليب الكلام، والمصنّف رحمه الله حينئذ استدل على ثبوت الكلام بالمعنى الأول بما تقدّم من كونه تعالى قادراً على كلِّ مقدور لا شك في إمكان خلق أصوات تدل على المراد، وقد اتفقت المعتزلة والأشاعرة على إمكان هذا، لكن الأشاعرة أثبتوا معنى آخر، والمعتزلة نفوا هذا المعنى لأنَّه غير معقول إذ لا يعقل ثبوت معنى غير العلم ليس بأمر ولا نهي ولا خبر ولا استخبار وهو قديم والتصديق موقوف على التصوّر». كشف المراد: ٤٠٣، وينظر: التوحيد، الصدوق: ٢٢٦، لوامع الأنوار البهية: ١٣٣.

في صفاته السلبية^(١)

وثَمَّ للسلبيّ سبعٌ^(٢) قد أتى
أولّها انتفاء تركيبٍ^(٣) غشا
لأنّ بذا يكون حتمًا مفتقر
للجزء وهو مكره إن اغتفر
وليس بالجسم ولا بالعرض
ولا بجوهر لنفي الغرض^(٤)

(١) ما دلّ على سلب ما لا يليق بالله عن الله من غير أن يدلّ على معنًى وجوديّ قائم بالذات، أي سلب الإمكان عنه، أو سلب كلّ نقص عنه سبحانه وتعالى. وذكر بعضهم أنّها خمسة: القدم، البقاء، والمخالفة للحوادث، والوحدانيّة، والغنى المطلق الذي يسمونه القيام بالنفس الذي يعنون به الاستغناء عن المخصّص والمحل، وهناك صفات سلبيّات أخرى وهي التي تدخل عليها (أداة) النفي مثل (لا)، و (ما) و (ليس)، وهذا النوع من الأسلوب والنفي كثير في القرآن، وإنّما يقع النفي في القرآن لتضمّنه كمال ضد الصفة المنفيّة، بل لقد ثبت (بالاستقراء) أنّ كلّ نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنّما هو لبثوت كمال ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظِلُّ رُكُوكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، لكمال عدله، وقوله تعالى: ﴿لَا يَزُبُّ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣]، لكمال علمه، وقوله: ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]، لكمال قوّته. ينظر: العرش للذهبي: ١٠٨، عقائد الإماميّة: ٣٩، الصفات الإلهيّة: ١٩٩.

(٢) أي الصفات السبعة التي ذكرها المتكلّمون، وهي: «نفي التركيب، نفي الجسميّة والعرضيّة، نفي كونه محلاً للحوادث، نفي الرؤية عنه، نفي الشريك، نفي المعاني والأحوال، نفي الاحتياج». كشف الغطاء: ١/ ٥٢.

(٣) أي إنّهُ سبحانه غير مركّب، لأنّ المركّب يحتاج في تحقّقه إلى أجزائه، والمحتاج ممكن غير واجب. ينظر: كشف المراد: ٤٠٥، الإلهيّات: ٣٦٧.

(٤) أي إنّهُ تعالى ليس بجسم يشتمل على الطول والعرض والعمق، لأنّ الجسم مركّب والمركّب يحتاج إلى أجزائه، وبدليل آخر، إنّ كلّ جسم محتاج إلى الحيّز والمحل، والمحتاج إلى غيره ممكن لا واجب. ينظر: قواعد المرام: ٦٩، نهج الحقّ: ٥٦.



وصادق القول بلا ضدَّ علا

لكون ذا قبيح أن يتصلا

لأن بها يكون محتاجًا لما

يحيزه من حيزٍ تکرماً

ولامتناعٍ لانفكاكه أبد

عن الحوادث التي قال جحد

ولم يصح عليه لذة ولا

من بعض آلام يقيناً عقلا

لأنه ممتع المزاج له

سبحانه الباري تعالى أزله

ولم يكن متحداً بغيره^(١)

للمنع عنه مطلقاً وضييره

وإنه ليس محلّ ما حدث^(٢)

لمنع الانفعال فيه والخبث

(١) في نفي الاتحاد عنه تعالى، فإن وجود الوجوب ينافي الاتحاد، لأنَّ وجوب الوجود يستلزم الوحدة فلو اتحد بغيره لكان ذلك الغير ممكناً فيكون الحكم الصادق على الممكن صادقاً على المتحد به فيكون الواجب ممكناً، وأيضاً فلو اتحد بغيره لكانا بعد الاتحاد إما أن يكون موجودين كما كانا فلا اتحاد وإن عدماً أو عدم أحدهما فلا اتحاد أيضاً ويلزم عدم الواجب فيكون ممكناً هذا خلف .. ينظر: كشف المراد: ٤٠٧، نهج الحق: ٥٧.

(٢) أنه تعالى ليس محلاً للحوادث، «فوجوب الوجود ينافي حلول الحوادث في ذاته تعالى وهو معطوف على الزائد، وقد خالف فيه الكرامية، والدليل على الامتناع أن حدوث الحوادث فيه تعالى يدل على تغيره وانفعاله في ذاته وذلك ينافي الوجوب، وأيضاً فإن مقتضي للحدث إن كان ذاته كان أزلياً وإن كان غيره كان الواجب مفتقراً إلى الغير وهو محال، ولأنَّه إن كان صفة كمال استحالة خلو الذات عنه وإن لم يكن

استحالة اتصاف الذات به». كشف المراد: ٤٠٨، وينظر: المسلك في أصول الدين: ٥٠، نهج الحق: ٥٨، قواعد المرام: ٩٤.

ومستحيل رؤية بالبصر

لأنّما المرئى جسم قد درى^(١)

وإنّ كلّ من يرى فذو جهة

وهي على الله محال تافهه^(٢)

ولا له شريك إذ به لزم

فساد هذا العالم الذي نظم^(٣)

ونفى^(٤) الأحوال و^(٥) المعاني^(٦) عن

إلهنا به الدليل قد علن

(١) أنّه تعالى سميع بصير لكن لم يجز أن يقال إنّ الله يبصر كبصرنا بالأشفار والحدق والبياض بل يبصر كيف يشاء بلا آلة، ويسمع من غير أذنين وسماخين والتواء وغضاريف فيها بل يسمع كيف يشاء بلا آلة، وكذلك ينزل كيف يشاء بلا آلة من غير أن يقاس نزوله إلى نزول المخلوقين كما وكيف نزولهم جلّ ربّنا وتقدّس من أن تشبه صفاته بشيء من صفات المخلوقين. صحيح ابن حبان: ٢٠١ / ٣، نهج الحق: ٦٣، قواعد المرام: ٧٦.

(٢) «أنّه تعالى ليس في مكان ولا جهة ولا حيز، خلافا للكرامية، فإنهم اتفقوا على أنّه تعالى في جهة: ثمّ زعمت الهيصميّة أنّه فوق العرش في جهة لا نهاية لها وبينه وبين العرش بعد غير متناه، وزعمت العابدية أن بينهما بعدا متناهيا، وقال بعض الهيصميّة أنّه على العرش كما ذهب إليه سائر المجسّمة». قواعد المرام: ٧٠، وينظر: نهج الحق: ٥٦.

(٣) بأنّ الله واحد لا شريك له، وثبوت الشريك يستلزم فساد النظام، وعدم ثبوت عليّة الوجود له على وجه التمام. ينظر: المسلك في أصول الدين: ٥٥، قواعد المرام: ١٠٠، كشف الغطاء: ١ / ٥٢.

(٤) في الأصل (و) بدل (ثمّ)، وما أثبتناه متفق مع الوزن العروضي.

(٥) في الأصل (بل) بدل (و) وما أثبتناه هو الصواب؛ لأنّ (بل) تفيد نفي حكم ما قبلها وإثبات ما بعدها، وهذا الاستعمال فيه مجانبة للصواب.

(٦) أي نفي المعاني والأحوال والصفات الزائدة في الأعيان، «ذهبت الأشاعرة إلى أن الله تعالى معاني قائمة

بذاته هي القدرة والعلم وغيرهما من الصفات تقتضي القادرية والعالية والحياة إلى غيرها من باقي الصفات. وأبو هاشم أثبت أحوالا غير معلومة لكن تعلم الذات عليها، وجماعة من المعتزلة أثبتوا لله تعالى صفات زائدة على الذات، وهذه المذاهب كلها ضعيفة لأنّ وجوب الوجود يقتضي نفي هذه الأمور عنه لأنّه تعالى يستحيل أن يتصف بصفة زائدة على ذاته سواء جعلناها معنى أو حالا أو صفة غيرهما لأنّ وجوب الوجود يقتضي الاستغناء عن كلّ شيء فلا يفتقر في كونه قادرا إلى صفة القدرة ولا في كونه عالما إلى صفة العلم ولا غير ذلك من المعاني والأحوال، وإنّا قيد الصفات بالزائدة عينا لأنّه تعالى موصوف بصفات الكمال لكن تلك الصفات نفس الذات في الحقيقة وإن كانت مغايرة لها بالاعتبار». كشف المرام: ٤١٠، وينظر: النافع يوم الحشر: ٥٩.



لأنَّ ذا لو كان لاحتاج إلى
معنى الصفات وهو يبقى معضلاً
لمنع أن يكون ممكناً بذاً
وهو دليلُ الخلق قُل لا حَبْذا
وهو الغني ليس محتاجاً ^(١) بنا
لعلَّة الإيجاد إيجاب غنى

في العدل ^(٢)

في العدل لا بقاء عند احكم
بالعقل إذ قاض ضرورة وهم
لأنَّما الظلم بل الكذب ثبت
بأنَّه القبيح لله فبت

(١) وجوب الوجود ينافي الحاجة، فهو يستدعي الاستغناء عن الغير في كلِّ شيء فهو ينافي الحاجة، وافتقار غيره إليه. ينظر: كشف المراد: ٤٠٩، النافع يوم الحشر: ٦١.

(٢) العَدْل: من أسماء الله تعالى، وهو مصدر أُقيم مقام الاسم، والمقصود منه المبالغة في وصفه تعالى بأنَّه عادل، أي: كثير العدل، ومعنى العدل (في الاصطلاح العقائدي): «تنزيه الله تعالى عن فعل القبيح والإخلال بالواجب، فإذا حصل العلم بذلك حصل العلم بالعدل». الاقتصاد: ٤٧، والعقل قاض بالضرورة أن من الأفعال ما هو حسن، وبعضها ما هو قبيح، ولهذا حكم بهما من نفى الشرائع كالملاحدة، وحكماء الهند ولأنَّهما لو انتفيا عقلاً لانتفيا سمعاً لانتفاء قبح الكذب حينئذ من الشارع. ينظر: كشف المراد: ٤١٧، نهج الحق: ٧٢، النافع يوم الحشر: ٦٤.

في أفعال العباد^(١)

وإنّنا بالاختيار نفعل
لا هي لله كما لم يعقلوا
ومستحيل منه حرمان يصدرًا
تعالى الله عما يُفترى

في نفي القبيح عنه^(٢)

والقبح عنه مستحيل ممتنع
بذاك حكم العقل والنقل اتبع
لمنع إثبات النبوة التي
كانت هي اللطف إلى الحقّ أتي
والعقب للقبح إذن فلم يصح
فافهم لما ينفي به ولا يتح

في انه تعالى يفعل لغرض^(٣)

وكلُّ الأفعال لأغراض له
بل حكم بالآي قد دلّله

(١) إشارة إلى صدور أفعال العباد، هل هم مختارون في أفعالهم أو مجبورون، مضطرون عليها؟ والمسألة ذات صلة وثيقة بمسألة العدل الإلهي، فإن العقل الديهيّ حاكم على قبح تكليف المجبور ومؤخذه عليه، وإن الله سبحانه منزه عن كل فعل قبيح. ثمّ إن هذه المسألة من المسائل الفكرية التي يتطلع كل إنسان إلى حلّها، سواء أقدر عليه أم لا، ولأجل هذه الخصيصة لا يمكن تحديد زمن تكونها في البيئات البشرية، ومع ذلك فهي كانت مطروحة في الفلسفة الإغريقية، ثمّ انطرحت في الأوساط الإسلامية وبحث عنها المتكلّمون والفلاسفة الإسلاميون، كما وقع البحث حولها في المجتمعات الغربية الحديثة، والمذاهب والآراء المطروحة في هذا المجال في الكلام متعدّدة. بلحاظ أنّه تعالى يريد الطاعات ويكره المعاصي، فالله يريد الطاعات، ولا يريد المعاصي، سواء وقعت، أو لا، وكره المعاصي، وسواء وقعت، أم لا، ولم يكره الطاعات، سواء وقعت أم لا. ينظر: شرح التجريد: ٤٢٢، نهج الحق: ٩٤، محاضرات في الإلهيات: ١٩١.

(٢) في أنّه تعالى لا يفعل القبيح ولا يخلّ بالواجب؛ لأنّ استغنائه وعلمه يدلّان على انتفاء القبح عن أفعاله

تعالى. ينظر: كشف المراد: ٤٢٠، نهج الحق: ٨٥.

(٣) ينظر: كشف المراد: ٤٢٢.



وليس إلا النفع للعبد يرى
للقبح في الإضرار عنه إن طرا

في حسن التكليف^(١)

والحسن في التكليف أن يبعث ما
فيه مشقة وجوباً حتماً
بشرط إعلامه إذ ذاك يجب
لأنّ بالمعسور تكليف يجب
وإنّ بالنفي يكون مغرياً
لما هو القبح عنه نائياً

في وجوب اللطف^(٢)

واللطف واجبٌ على الله علم
لأنّ الله عن القبح عصم

(١) التكليف مأخوذ من الكلفة، وهي المشقة، وحده: إرادة من تجب طاعته على جهة الابتداء ما فيه مشقة بشرط الإعلام، ويدخل تحت واجب الطاعة الواجب تعالى والنبي ﷺ والإمام والسيد والوالد والمنعم ويخرج البواقي. فالتكليف حسن؛ لاشتغاله على مصلحة لا تحصل بدونه. ينظر: كشف المراد: ٤٣٧، النافع يوم الحشر: ٧٢.

(٢) اللطف هو ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل الطاعة وأبعد من فعل المعصية ولم يكن له حظ في التمكين ولم يبلغ حدّ الإلجاء. واحترزنا بقوله: ولم يكن له حظ في التمكين عن الآلة، فإن لها حظاً في التمكين وليست لطفاً، وقوله: ولم يبلغ حدّ الإلجاء، لأنّ الإلجاء ينافي التكليف واللطف لا ينفيه، هذا اللطف المقرب، وقد يكون اللطف محصلاً وهو ما يحصل عنده الطاعة من المكلف على سبيل الاختيار، ولولاه لم يطع مع تمكّنه في الحالين، وهذا بخلاف التكليف الذي يطع عنده لأنّ اللطف أمر زائد على التكليف فهو من دون اللطف يتمكن بالتكليف من أن يطيع أو لا يطيع، وليس كذلك التكليف لأنّ عنده يتمكّن من أن يطيع وبدونه لا يتمكن من أن يطيع أو لا يطيع، فلم يلزم أن يكون التكليف الذي يطيع عنده لطفاً، فاللطف واجبٌ لتحقيق الغرض به. ينظر: كشف المراد: ٤٤٥.

في وجوب تعويض^(١) الألم^(٢)

وواجب تعويض عسر الألم
زيادة عنه للطف الكرم
لنفي أن يكون فعّال العبث
فذلك الله ظهور عن خبث^(٣)

البحث عن النبوة^(٤)

ولنبحث الآن عن النبيّ لا
عمّا عداه معلّمًا ومجهلاً
فمّن من الأنس يكون مخبراً
عن خالق الخلق ورحمن برى
بغير من واسطة من البشر
يكون ذلك النبيّ لا مفر^(٥)

(١) في الأصل (التعويض) بدل (تعويض) وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) وهذه مسألة في الألم ووجه حسنه، فالألم يصدر منه تعالى إمّا لاستحقاقه أو لاشتتاله على النفع أو دفع الضرر الزائدين أو لكونه عادياً أو على وجه الدفع. ينظر: كشف المراد: ٤٤٩.

(٣) أي: «هذا شرط لحسن الألم المبتدأ الذي يفعله الله تعالى لاشتتاله على نفع المتألم، وهو كونه مشتملاً على اللطف إمّا للمتألم أو لغيره؛ لأنّ خلو الألم عن النفع الزائد الذي يختار المؤلم معه الألم يستلزم الظلم، وخلوّه عن اللطف يستلزم العبث، وهما قبيحان فلا بدّ من هذين الاعتبارين في هذا النوع من الألم». كشف المراد: ٤٥٠.

(٤) النبوة هي وظيفة إلهية وسفارة ربانيّة يجعلها الله تعالى لمن ينتجبه ويختاره من عباده الصالحين وأوليائه الكاملين في إنسانيتهم، فيرسلهم إلى سائر الناس لغاية إرشادهم إلى ما فيه منافعهم ومصالحهم في الدنيا والآخرة، ولغرض تنزيههم وتركيتهم من درن مساوئ الأخلاق ومفاسد العادات وتعليمهم الحكمة والمعرفة، وبيان طرق السعادة والخير لتبلغ الإنسانيّة كما لها اللائق بها، فترتفع إلى درجاتها الرفيعة في الدارين، دار الدنيا ودار الآخرة. ينظر: بداية المعارف الإلهية: ٢٠٩ / ١.

(٥) أي أنّ الله تعالى لم يجعل للناس حق تعيين النبيّ أو ترشيحه أو انتخابه وليس لهم الخيرة في ذلك، بل



في إيجاب الرسالة^(١)

وواجب رسالة لنا ورد
 في البحث عن أحوال موجود السند
 محمد نبينا ووالده
 سمي عبدالله هكذا يده
 وجده قد كان عبد المطلب
 وهو رسول الله حقاً لا كذب
 لأنه ذو المعجزات الباهرة
 كآلآي في القرآن نصاً خابره
 وكانشق القمر الذي أمر^(٢)
 والماء من بين الأصابع انفجر^(٣)

أمر كل ذلك بيده تعالى، لأنه أعلم حيث يجعل رسالته، وليس لهم أن يتحكموا فيمن يرسله هادياً ومبشراً ونذيراً، ولا أن يتحكموا فيما جاء به من أحكام وسنن وشريعة. ينظر: بداية المعارف الإلهية: ٢١٠ / ١.

(١) أي إن الرسالة والبعثة وهي واجبة؛ لاشتغالها على اللطف في التكليف العقلية.
 (٢) كان وقوع هذه المعجزة قبل الهجرة النبوية وقد ذكرت في الكثير من المصادر الإسلامية روي أنه عندما كان الكفار يعاندون الرسول ﷺ وكانوا يطلبون منه أموراً تعجيزية فطلبوا منه أن يشق القمر فانشق بأمر الله تعالى، ونزلت بحق هذه الحادثة سورة القمر، قوله تعالى: ﴿أَفَرَبَّ السَّاعَةِ وَأَنشَقَّ الْقَمَرُ ۚ وَإِن يَرَوْا ءَايَةً يُعْرَضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١، ٢]. ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ٤٤٢.

(٣) وهي حادثة مشهورة رويت في الكثير من الكتب والمصادر، ونصها: «عطش الناس يوم الحديبية والنبي ﷺ بين يديه ركة فتوضأ فجهد الناس نحوه فقال: مالكم قالوا ليس عندنا ماء نتوضأ ولا نشرب إلا ما بين يديك فوضع يده في الركة فجعل الماء يثور بين أصابعه كأمثال العيون فشربنا وتوضأنا. قلت: كم كنتم؟ قال: لو كنّا مائة ألف لكفانا، كنّا خمس عشرة مائة». صحيح البخاري:

وذلك الخلق الكثير قد شبع

مما قليل العيش كان قد صنع^(١)

كذلك تسبيح الحصى بكفه^(٢)

وهكذا الإنجيل جا بوصفه^(٣)

في عصمته^(٤)

وأن يكوننَّ عن الخطأ عُصم

لأنَّه لولاه ما فرق عُلَم

عما أتى بالشرع من كبائر

بل مطلقاً ولو عن الصغار^(٥)

٤ / ١٧٠، فتح الباري: ٦ / ٤٢٩، دلائل النبوّة: ٤ / ١١٦.

(١) تكثير الطعام، وهو المثال الثابت الذي يدلُّ على معجزة، وتكرّرت هذه المعجزة العظيمة في أماكن متعدّدة وأوقات مختلفة، حيث تُعدّ من المعجزات الحسيّة التي أيّد بها الله تعالى رسوله الكريم في الخندق وتبوك وغيرها. ينظر: مناقب آل أبي طالب: ١ / ٨٩، صحيح مسلم: ١٢ / ٣٥.

(٢) تسبيح الحصى بين يدي النبي ﷺ، وقد وردت العديد من الروايات التي فيها معجزة تسبيح الحصى بين يدي الرسول الكريم، والدليل على ذلك رواية أبي ذر الغفاري، حيث قال: «إني لشاهدٌ عند النبيّ الكريم وفي يده حصّى فسبّحن ثمّ دفعهنّ...». المعجم الأوسط، الطبراني: ٢ / ٥٩.

(٣) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ النُّوْرِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولِي يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدٌ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾. الصف: آية ٦.

(٤) «ويجب في النبي العصمة، ليحصل الوثوق فيحصل الغرض ولوجوب متابعتة وضدها والإنكار عليه». كشف المراد: ٤٧١.

(٥) وهو رأي الإماميّة، قولهم: «إنّه تجب عصمتهم عن الذنوب كلها صغيرها وكبيرها والدليل عليه وجوه: أحدها: إنّ الغرض من بعثة الأنبياء ﷺ أنّها يحصل بالعصمة فتجب العصمة تحصيلًا للغرض، وبيان ذلك أنّ المبعوث إليهم لو جوزوا الكذب على الأنبياء والمعصية جوزوا في أمرهم



في وجوب أفضليته^(١)

وواجب بأن يكون أفضلًا
من أهل ذا زمانه وأكملًا
لقبح تقديم بمفضول على
من فاضل نصًّا بناءً العقلا

في وجوب تنزيه آبائه^(٢)

وواجبٌ تنزيهه عن الدنس
والعهر للآباء كلاً والنجس
وكلّما هو الرذيل في الخلق
والنقص في النفس به ولم يشق

ونهيهم وأفعالهم التي أمروهم باتباعهم فيها ذلك، وحينئذ لا ينقادون إلى امتثال أوامرهم وذلك نقض للغرض من البعثة. الثاني: إن النبي تجب متابعتة، فإذا فعل معصية فإنما أن تجب متابعتة أو لا، والثاني باطل لانتفاء فائدة البعثة، والأول باطل؛ لأن المعصية لا يجوز فعلها، وأشار بقوله: لوجوب متابعتة وضدها، إلى هذا الدليل لأنه بالنظر إلى كونه نبياً تجب متابعتة، وبالنظر إلى كون الفعل معصية لا يجوز اتباعه. الثالث: إنه إذا فعل معصية وجب الإنكار عليه لعموم وجوب النهي عن المنكر وذلك يستلزم إيذائه وهو منهي عنه، وكل ذلك محال». كشف المراد: ٤٧٢.

(١) أي على أن يكون النبي أفضل أهل زمانه ولا يتقدمه أحد في كل شيء، والأفضلية تتحقق بالعلم والزهّد والورع وشرف النسب والكرم والشجاعة وغير ذلك من الأخلاق الحميدة. ينظر: تذكرة الفقهاء: ٩/ ٢٩٧.

(٢) وهذا مذهب الإمامية، أي: «أن يكون منزّها عن دناءة الآباء وعهر الأمهات». تذكرة الفقهاء: ٩/ ٣٩٨ نهج الحق: ١٥٨.



فِي الْإِمَامَةِ^(١)

وهكذا الإمامة التي تجب
لأنَّها لطف من الله انْتُخِبَ
وهي رئاسة على العموم في
أُمُورنا في الدين والدنيا تفي
لواحد الأشخاص بالنيابة
عن الرسول المصطفى إجابة
لأخذه الحق لكل من ظلم
من ظالم له وجوباً قد عُلِمَ
بل جاء إيجاباً بأن يكون ذا
كالمصطفى العصمة^(٢) عن كل القذا
لمنع ما يلزم من تسلسل
والأمر بالمعروف منَعاً منجلي

(١) إِنَّ الْإِمَامَةَ لُطْفٌ مِنْ اللَّهِ، وَالْإِمَامُ إِنَّمَا يَكُونُ لُطْفًا إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفًا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَيَحْفَظُ الشَّرَائِعَ وَيُحْرَسُهَا عَنِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَتَجْوِيزِ إِنْفَازِ حُكْمِهِ عَلَى الرَّعِيَّةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ لِرُدْعِهِمْ عَنِ الْفُسَادِ وَلِقُرْبِهِمْ إِلَى الصَّلَاحِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، وَعَلَى الرَّعِيَّةِ مُسَاعَدَتُهُ وَالنَّصْرَةُ لَهُ وَقَبُولُ أَوَامِرِهِ وَامْتِثَالُ قَوْلِهِ. ينظر: كشف المراد: ٤٩٢.

(٢) «ذَهَبَتِ الْإِمَامِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْأَئِمَّةَ كَالْأَنْبِيَاءِ، فِي وَجُوبِ عَصَمَتِهِمْ عَنْ جَمِيعِ الْقَبَائِحِ وَالْفَوَاحِشِ، مِنْ الصَّغَرِ إِلَى الْمَوْتِ، عَمْدًا وَسَهْوًا، لِأَنَّهُمْ حَفَظَةُ الشَّرْعِ، وَالْقَوَامُونَ بِهِ، حَالَهُمْ فِي ذَلِكَ كَحَالِ النَّبِيِّ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْإِمَامِ إِنَّمَا هِيَ لِلانْتِصَافِ مِنَ الْمَظْلُومِ عَنِ الظَّالِمِ، وَرَفْعِ الْفُسَادِ، وَحَسْمِ مَادَّةِ الْفِتَنِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ لُطْفٌ يَمْنَعُ الْقَاهِرَ مِنَ التَّعْدِي، وَيَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى فِعْلِ الطَّاعَاتِ، وَاجْتِنَابِ الْمَحْرَمَاتِ، وَيُقِيمُ الْحُدُودَ وَالْفَرَائِضَ، وَيُؤَاخِذُ الْفَسَّاقَ، وَيُعَزِّرُ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ، فَلَوْ جَازَتْ عَلَيْهِ الْمَعْصِيَةُ، وَصَدَرَتْ عَنْهُ، انْتَفَتْ هَذِهِ الْفَوَائِدُ، وَافْتَقَرَ إِلَى إِمَامٍ آخَرَ». نهج الحق: ١٦٤.



في وجوب النص^(١)

والنص واجب على إمامته
لأنه العصمة من علامته
وهي فلن تعرف إذ من النعم
بباطن الشخص كسر مكرم

في وجوب أفضليته^(٢)

وواجب منه بأن يفضلا
عمّن عليه كان إماماً جعلاً

في اسمه^(٣)

وهو عليّ بعد ما كان النبي
لأنه النص^(٤) عليه محبتي

(١) اللطف في الإمامة يتم بأمور أهمها خلق الإمام وتمكينه بالقدرة والعلم والنص عليه باسمه ونسبه. ينظر: كشف المراد: ٤٩٢.

(٢) في أن الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته، فقد اتفقت الإمامية على ذلك، وخالف فيه الجمهور، فجوزوا تقديم المفضول على الفاضل، وخالفوا مقتضى العقل، ونص الكتاب، فإن العقل يقبح تقديم المفضول، وإهانة الفاضل، ورفع مرتبة المفضول، وخفض مرتبة الفاضل، والقرآن نص على إنكار ذلك، فقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ هَذَا لَكُمُ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥]؟ وقال تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٩]. نهج الحق وكشف الصدق: ١٦٨.

(٣) . إن الإمام بعد النبي ﷺ بلا فصل عليّ بن أبي طالب ﷺ، بلحاظ أن العصمة والنص مختصان به. ينظر: كشف المراد: ٤٩٧.

(٤) في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥] أمر بالاتباع والطاعة لأولي الأمر، والمراد منه المعصوم إذ غيره لا أولوية له





والنصُّ في يوم الغدير^(١) قد ورد
 بأنّه الأولى علي لا الجمد
 وكم له معاجز غريبة
 وقلع باب خير العجبة
 وخاطب الثعبان وهو مرتقي
 لمنبر الكوفة مصباح نقي
 ورفع الصخرة في القلب سم
 وكم به من العجيب قد ختم
 ورده الشمس عن الأفلاك قد
 تواتر الأخبار ممن قد جحد^(٢)

تقضي وجوب طاعته ولا معصوم غير علي عليه السلام بالإجماع . ينظر: كشف المراد: ٥٠٣ .
 (١) حديث الغدير المشهورة، قوله عليه السلام: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، فقد نصّ بالولاية من بعده إلى أمير المؤمنين ع. ينظر: الكافي: ١ / ٢٨٧، أمالي الصدوق: ٥٠، تهذيب الأحكام: ٣ / ١٤٤ .
 (٢) وهي مجموعة من المعجزات التي تفرّد بها الإمام علي عليه السلام، وتذكرها المصادر. ينظر: عيون المعجزات: ١٣٦ .



[في إمامة باقي الأئمة الاثني عشر عليهم السلام (١)]

وبعده العترة سادات الهدى
وعلة الإيجاد عند الابتداء
الحسن الزكي ثم المنتجب
أبو عليّ الحسين المنتدب
ثم عليّ ومحمّد ابنه
جعفر الصادق شرعاً سنه
وبعدهم موسى عليّ الرضيّ
محمّد الجواد وابنه النقي
عليّ الهادي وابنه الحسن
والقائم المهديّ صاحب الزمن
والواجب الإذعان في القائم في
زماننا بأنّه الموجود حي

(١) لما بين أن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام شرع في إمامة الأئمة الأحد عشر وهم الحسن بن عليّ، ثم أخوه الحسين، ثم عليّ بن الحسين زين العابدين، ثم محمّد بن عليّ الباقر، ثم جعفر بن محمّد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم ولده عليّ الرضا، ثم ولده محمّد الجواد، ثم ولده عليّ الهادي، ثم ولده الحسن العسكري، ثم الإمام المنتظر صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. والاستدلال على ذلك بوجه ثلاثة:

الأول: النقل المتواتر من الشيعة خلفاً عن سلف، فإنّه يدلّ على إمامة كلّ واحد من هؤلاء بالتنصيب، الوجه الثاني: قد بينّا أن الإمام يجب أن يكون معصوماً وغير هؤلاء ليسوا معصومين إجماعاً، فتعيّنت العصمة لهم وإلاّ لزم خلو الزمان عن المعصوم، وقد بينا استحالتة.

الوجه الثالث: أن الكمالات النفسانيّة والبدنيّة بأجمعها موجودة في كلّ واحد منهم، وكلّ واحد منهم كما هو كامل في نفسه كذا هو مكملّ لغيره، وذلك يدلّ على استحقاقه الرياسة العامّة لأنّه أفضل من كلّ أحد في زمانه، ويقبح عقلاً تقديم المفضول على الفاضل، فيجب أن يكون كلّ واحد منهم إماماً. ينظر: كشف المراد: ٥٣٩.

[فِي الْمَعَادِ]^(١)

وواجِبٌ مِنَّا عَلَى أَنْ نَعْتَقِدَ
بِمَا أَتَى عَنِ الْمَعَادِ قَدْ قَصَدُ
وواجِبٌ إِذْعَانُ مَا مِنْ يَضِلُ
فِيهِ إِلَى الْحَشْرِ يَقِينًا نَنْتَقِلُ
بِهَذِهِ الْأَبْدَانِ لِلْمَنْعِ اسْتَنْدُ
عَنْ مَا سِوَاهَا قَبِيحَ تَعْذِيبٍ وَجَدُ
وَقَدْ قَضَى بِأَنَّهَا الْمَكَّافَةُ
فَيَقْبَحُ التَّكْلِيفُ مِمَّنْ وَصَفَهُ
وَكُلُّ مَنْ لَهُ مِنَ الْحَقِّ يَرِدُ
كَيْ أَنَّهُ يُعْطَى ثَوَابًا مُسْتَجَدُّ
بَلْ يَجِبُ الْإِقْرَارُ فِيمَا جَاءَ بِهِ
نَبِيِّنَا الْمُخْتَارِ بَلْ لَا تَشْتَبَهُ
كَذَلِكَ الصَّرَاطُ وَالْمِيزَانُ بَلْ
تَطَايُرُ الْكُتُبُ وَتَقْرِيرُ الْعَمَلُ
وَتَنْتَقِ الْجَوَارِحُ الَّتِي لَهُ
بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ وَدَلَّهْ

(١) وفيه مسائل عدّة. ينظر: كشف المراد: ٥٤٨.



[في وجوب التوبة ^(١)]

بل يجب التوبة عيناً إن فعل
ما يوجب التوب بإقرار حصل

[في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ^(٢)]

والأمر بالمعروف واجبٌ شرع
والنهي عمّا منكر فيه طمع
ثمّ على النبيّ بل وآله
يهدي ختام المسك من فضاله
من حيث قد وفقنا الله إلى
إتمام نظم الدرّ حتّى كمالا
في سنة الألف مع الثلاث من
هجريّة المئات نظماً فافتطن
وخمسة أضف إليها حامداً
لله من شعبان عشرٌ قد عدا ^(٣)



(١) «فالتوبة واجبة؛ لدفعها الضرر ولوجوب الندم على كل قبيح أو إخلال بواجب». كشف المراد: ٥٦٦.

(٢) «والأمر بالمعروف الواجب واجب وكذا النهي عن المنكر، والمندوب مندوب سمعاً وإلاً لزم خلاف الواقع أو الإخلال بحكمته تعالى». كشف المراد: ٥٧٨.

(٣) . العاشر من شعبان سنة ١٣٠٥ من الهجرة النبوية المباركة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
٢. الأعلام: خير الدين الزركلي (ت ١٤١٠هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٥، ١٩٨٠ م.
٣. أعيان الشيعة: الأميني، السيد محسن بن عبد الكريم بن عليّ (ت ١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ط ١، (د. ت).
٤. الإلهيات: الشيخ جعفر سبحاني، الدار الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
٥. الأمالي: الشيخ الصدوق، محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، مركز الطباعة والنشر، قم المقدسة، ط ١، ١٤١٧ هـ.
٦. البابليات: الشيخ محمد عليّ اليعقوبي (ت ١٣٨٥هـ)، الرافد للمطبوعات - بغداد، ط ٢، ١٤٣٩ هـ.

٧. بداية المعارف الإلهية في شرح عقائد الإمامية: السيد محسن الخزازي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط ٥، ١٤١٨ هـ.
٨. التبيان في تفسير القرآن: الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدسة، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
٩. تذكرة الفقهاء: العلامة الحليّ، الحسن بن يوسف ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم المقدسة، ط ١، ١٤١٤ هـ.
١٠. تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، دار الكتب الإسلامية - طهران.
١١. التوحيد: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القميّ (ت ٣٨١هـ)، تصحيح السيد هاشم الحسيني الطهراني، طبعة مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٣٩٨ هـ.
١٢. جواهر الفقه: ابن البرّاج، القاضي (ت ٤٨١هـ)، تحقيق: إبراهيم بهادري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة،



- ط ١، ١٤١١هـ. السعادة - القاهرة، ط ١، ١٣٣٥هـ.
١٣. الحصون المنيعة في طبقات الشيعة: الشيخ محمد رضا آل كاشف الغطاء (ت ١٣٥٠هـ)، (د. ت).
١٤. دلائل النبوة: إسماعيل الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ)، تحقيق مساعد بن سليمان الراشد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، (د. ت).
١٥. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الطهراني، الشيخ آقا بزرك (١٣٨٩هـ)، دار الأضواء - بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ.
١٦. الرسائل العشر: الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن بن علي (ت ٤٦٠هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدسة، (د. ت).
١٧. شرح العقيدة الطحاوية: صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد بن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحى الدمشقي (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، تخرج: ناصر الدين الألباني، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٦هـ.
١٨. شرح المواقف: القاضي الجرجاني، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: علي بن محمد الجرجاني، مطبعة:
١٩. شعراء الحلة: علي الخاقاني (ت ١٤٠٠هـ)، المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، ١٩٥٢م.
٢٠. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٢١. الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه: أبو أحمد محمد أمان بن علي جامي علي (ت ١٤١٥هـ)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٢٢. طبقات أعلام الشيعة: الطهراني، الشيخ آقا بزرك (١٣٨٩هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤٣٠هـ.
٢٣. العرش: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ٢، ١٤٢٤هـ.
٢٤. العقائد الإسلامية: سيد سابق (ت ١٤٢٠هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، (د. ت)





٢٥. عقائد الإماميّة: الشيخ محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٣هـ)، تحقيق د. حامد حفي داود، انتشارات أنصاريان - قم، (د. ت).
٢٦. عيون المعجزات: حسين بن عبد الوهاب (ق ٥هـ)، نشر: محمد كاظم الشيخ صادق الكتبي، مط: الحيدرية - النجف الأشرف، ١٣٦٩هـ.
٢٧. فتح الباري: ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، ط ٢، (د. ت).
٢٨. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبّ القلاوي الشنقيطي): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣١هـ.
٢٩. الفروق اللغويّة: أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).
٣٠. فقهاء الفيحاء أو تطوّر الحركة الفكرية في الحلة: السيّد هادي حمد آل كمال الدين (ت ١٤٠٥هـ)، دار الكفيل، كربلاء، ١٤٣٩هـ.
٣١. قواعد المرام في علم الكلام: ابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدّسة، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
٣٢. الكافي، الشيخ الكليني، أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الرازي (ت ٣٢٩هـ)، طبعة دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الثالثة، طهران، ١٣٨٨هـ.
٣٣. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء: الشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت ١٢٢٨هـ)، تحقيق: عباس التبريزيان، محمد رضا الذاكري، مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٣٤. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: العلامة الحلّي، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: حسن زاده آملي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدّسة، ط ٧، ١٤١٧هـ.
٣٥. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: العلامة الحلّي، الحسن بن يوسف ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: حسن زاده آملي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدّسة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٣٦. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم





- السفارييني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، ط ٢، ١٤٠٢هـ.
٣٧. ماضي النجف وحاضرهما: الشيخ جعفر باقر آل محبوبة (١٣٧٨هـ)، دار الأضواء - بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م.
٣٨. المسلك في أصول الدين: المحقق الحلي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: رضا الأستاذي، مجمع البحوث الإسلامية - مشهد، ط ٢، ١٤٢١هـ.
٣٩. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د. ت).
٤٠. المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، (د. ت).
٤١. معجم رجال الفكر والأدب في النجف: محمد هادي الأميني (ت ١٤٢١هـ)، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٦٤م.
٤٢. معجم مؤرخي الشيعة: د خالد بن عبد الرحمن بن علي الجريسي، (د. ت).
٤٣. المقاصد العلية في شرح الرسالة الألفية: الشهيد الثاني، زين الدين العاملي (ت ٩٦٥هـ)، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية - محمد الحسون، مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي - قم المقدسة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٤٤. المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار الجفان والجابي - قبرص، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٤٥. مناقب آل أبي طالب: ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، تصحيح وشرح ومقابلة لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف، ١٣٧٦هـ.
٤٦. النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر: المقداد السيوري، جمال الدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السيوري الحلي (ت ٨٢٦هـ)، دار الأضواء - بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.
٤٧. النكت الاعتقاديّة: الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣هـ)، تحقيق رضا المختاري، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
٤٨. نهاية المرام في علم الكلام، العلامة



الحلِّي، الحسن بن يوسف ابن المطهَّر (ت ٧٢٦هـ)،

مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام - قم المقدّسة.

٤٩. نهج الحقّ وكشف الصدق: العلامة

الحلِّي، الحسن بن يوسف ابن المطهَّر (ت ٧٢٦هـ)،

دار الهجرة، قم المقدّسة، ١٤٢١هـ.